حزب العدل

الاقتصاد البرتقالي في مصر

بين الواقع والمأمول

إعداد: يوسف العوال
مساعد أمين الإعلام بحزب العدل

يوليو 2024

الاقتصاد البرتقالي في مصر بين الواقع والمأمول

إعداد: يوسف العوال

مساعد أمين الإعلام بحزب العدل

دخل العالم عصر الاقتصاديات الملونة، حيث تعددت الألوان ما بين الاقتصاد الأزرق والأخضر والبنفسجي وغيرها من الألوان التي أوصلها البعض لـ10 ألوان وأوصلها آخرين لـ11 لون، وأحد هذه الأنواع ما يُعرف بالاقتصاد البرتقالي، حيث يعبر عن مجموعة الأنشطة الاقتصادية في الصناعات الثقافية والإبداعية، والمتميز بالنسبة لنا في هذه التسمية كمصريين أنها صُكت لأن اللون البرتقالي كان رمزا للثقافة والإبداع والهوية عند المصريين القدماء حيث ارتبط بالنقوش على المقابر، وذلك وفقا لفيليبي بويتراجو ريستريبو وإيفان دوكي ماركيز، مؤلفا كتاب "الاقتصاد البرتقالي، فرصة لا حصر لها".

وتتناول هذه الورقة أربعة نقاط فرعية، الأولى تناقش فكرة الاقتصاد البرتقالي Orange Economy الذي أصبح مترادفا للاقتصاد الابداعي، ثم التركيز على عدد من الجوانب من ذلك الاقتصاد في مصر، وتناول أبرز ملامح الاقتصادات البرتقالية للدول العربية، وأخيرا وضع الخاتمة والتوصيات.

حزب العدل

أولًا: الاقتصاد البرتقالي :Orange Economy:

يعتبر الاقتصاد البرتقالي (الإبداعي) من أسرع القطاعات نمواً في العالم، وأسهم **بنسبة 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي**، وأدر قرابة **2250 مليار دولار أمريكي**، كما ساهم في توفير 30 مليون وظيفة، وذلك وفقا لما ذكرته منظمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو UNESCO" عام 2021م، حيث أعلنت ذلك العام **عاماً دولياً للاقتصاد الإبداعي** من أجل التنمية المستدامة، وفي العام المنصرم 2023م، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة الصادرة فإن الصناعات الإبداعية ارتفع إسهامها ليصل إلى نحو 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوقعت نمو الاقتصاد الإبداعي بنسبة 40% مع حلول عام 2030م.

وفي دراسة بعنوان "الاقتصاد البرتقالي وآفاق التنمية" للدكتور عماد الدين أبوغازي ذكر أن تجارة السلع والخدمات الإبداعية وصلت ذروتها بين عامي 2003 : 2011، وأصبحت خامس سلعة متداولة في العالم، ويتراوح إسهام الاقتصاد الإبداعي في الدول ما بين2% إلى 7 % من اقتصاديات الدول، وفي بريطانيا قد جرى قياس القطاع لأول مرة عام 1998م، في عدد 13 مجال إبداعي، واتضح من القياس أن ذلك النوع من الاقتصاد يوفر ضعف فرص العمل في الاقتصاد البريطاني ككل، وفي الولايات المتحدة فقد نتج عن التوظيف في الفنون والثقافة أكثر من 400 مليار دولار استفاد منها أكثر من 5.1 مليون أمريكي عام 2017م، ووفقا لإحصائيات عام 2018، فإن الاقتصاد الإبداعي في دول الاتحاد الأوروبي ساهم في توفير 12 مليون وظيفة وخلق حوالي 550 مليار دولار.

صناعة الثقافة من المنظور الأممي:

ذكرت منظمة "اليونسكو" أن "الصناعات الثقافية والإبداعية من أسرع الصناعات نمواً في العالم وقد ثبُت أنها خيار إنمائي مستدام يعتمد على مورد فريد ومتجدد هو الإبداع البشري، ويُقصد بمصطلح الإبداع قدرة الإنسان على وضع حلول وأفكار جديدة ومبتكرة نابعة من الخيال أو من مهارة الابتكار"، ومن أجل تعزيز تلك الصناعة فقد أصدرت المنظمة **اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والتي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو عام 2005م**، ووافقت عليها مصر عام 2007م.

وقد حثت الاتفاقية على تعزيز الصناعات الثقافية في الدول النامية، ووضعت عدد من النقاط الخاصة بصناعة الثقافة تتمثل في:

1- بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية والتوزيعية في مجال الثقافة في البلدان النامية.

2- تيسير وصول أنشطتها وسلعها وخدماتها الثقافية على نطاق أوسع إلى السوق العالمية وشبكات التوزيع الدولية.

3- إتاحة نشوء أسواق محلية وإقليمية تملك مقومات البقاء.

4- اتخاذ التدابير المناسبة في البلدان المتقدمة، كلما أمكن من أجل تيسير دخول الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية الخاصة بالبلدان النامية إلى أراضيها.

5- توفير الدعم للنشاط الإبداعي، وتسهيل تنقل الفنانين المنتمين إلى البلدان النامية قدر الإمكان.

6- تشجيع التعاون المناسب بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ولا سيما في مجالي الموسيقى والسينما.

ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد UNCTAD"، فقد قد ارتفعت الصادرات العالمية من السلع الإبداعية من 419 مليار دولار في عام 2010م إلى 524 مليار دولار في عام 2020م، في حين زادت الصادرات العالمية من الخدمات الإبداعية من 487 مليار دولار إلى ما يقرب من 1.1 تريليون دولار خلال ذات الفترة.

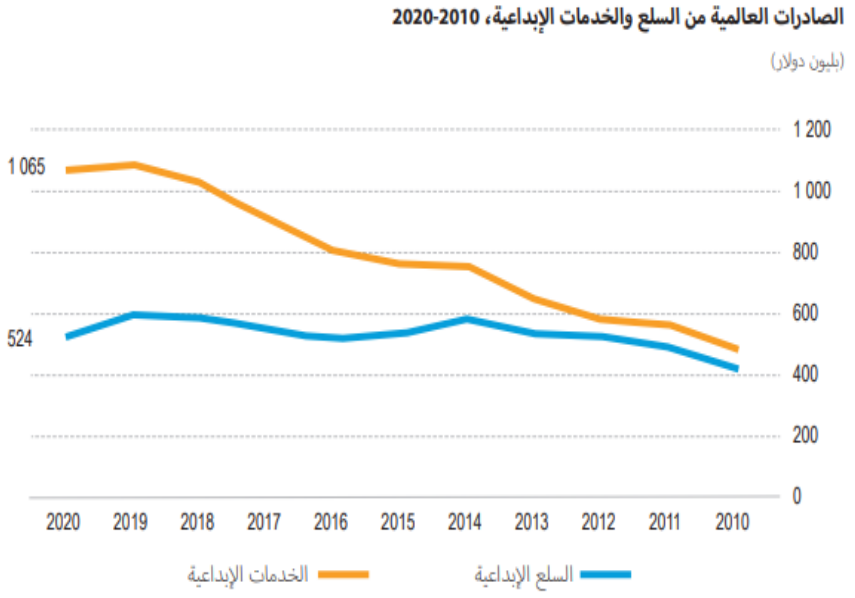

المصدر: أونكتاد

ثانيًا: الاقتصاد البرتقالي المصري:

1- المقومات الدستورية:

جاء دستور مصر 2014م المعدل عام 2019م مؤكدا على أهمية الثقافة الوطنية، وصناعتها، ودعمها وفتح المجال أمامها للتطور ولتحقيق مزيد من الانتشار، وخصص دستورنا الفصل الثالث من الباب الثاني للحديث عن المقومات الثقافية، حيث نصت المادة (47) على أن **"تلتزم الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة"**، كما نصت المادة (48) على أن **"الثقافة حق لكل مواطن، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك. وتولي اهتماماً خاصاً بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجاً. وتشجع الدولة حركة الترجمة من العربية وإليها"**.

إضافة إلى ذلك فقد أكد دستورنا في مادته (67) على حرية الإبداع، إذ نصت على أن **"حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك. ولا يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها إلا عن طريق النيابة العامة، ولا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني أو الأدبي أو الفكري....."**، ومن ناحية الإنفاق على المؤسسات المتنوعة ومنها ذات الطابع الثقافي فقد نص دستورنا في مادته (90) على أن **"تلتزم الدولة بتشجيع نظام الوقف الخيري لإقامة ورعاية المؤسسات العلمية، والثقافية، والصحية، والاجتماعية وغيرها...وينظم القانون ذلك"**.

المقومات الاستراتيجية والتخطيط:

جاء المحور الثقافي كأحد محاور البعد الاجتماعي في رؤية 2030م، ويقوم على أنه "بحلول عام 2030م، يكون هناك منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف وتمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل إكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الإختيار الحر وتأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة، على أن تكون

العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساسا لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً"، وتأتي الأهداف الاستراتيجية الثقافية للرؤية:

دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد تمكين الصناعات الثقافية لتصبح مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة للاقتصاد المصري بما يجعلها أساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً ودولياً.

1- **رفع كفاءة المؤسسات الثقافية والعاملين بالمنظومة الثقافية**

رفع كفاءة وفاعلية المؤسسات الثقافية وتعظيم دورها وتأثيرها وتوسيع نطاق وصولها لمختلف فئات المجتمع وكذا رفع كفاءة العاملين بالمنظومة الثقافية بما يتلاءم مع واقعنا وظروف المرحلة.

2- **حماية وتعزيز التراث بكافة أنواعه**

ضمان حماية وصيانة التراث الحضاري ورفع الوعي الخارجي والداخلي به.

3: حجم أبرز الصناعات البرتقالية في الاقتصاد المصري:

أ- صناعة السينما:

تمتلك مصر باعاً تاريخياً في صناعة السينما، حتى أُطلق عليها من قبل هوليود الشرق، ويتجاوز تاريخ صناعتها 130 سنة، إلا أن تلك الصناعة تواجه عدد من التحديات الحالية أبرزها، المركزية التي ترتبط بقلة دور العرض وتراجع أعدادها مع السنوات، كذلك ضعف الإنتاج مع عدم وجود إحصائيات واضحة حول عائدات السينما في مصر، ولعل من أسباب هذا التراجع أيضا الارتباط بندرة الكتاب المتميزين على الساحة السينمائية.

هنا يمكن التطرق لإحصائية صادرة عن للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث حدث تراجع لعدد دور العرض السينمائى للقطاع الخاص والأعمال العام على مستوى الجمهورية ويقدر بحوالي **250 دار عرض فقط عام 2021م**، في حين وصلت الدور لحدها الأقصى **327 دار عام 2018م**، وتراجعت عام **2019م لـ325 دار**، ووصلت عام **2020م لـ 243 دار** وذلك في إحصائية صادرة عن الجهاز.

وأوضحت الإحصائية أن **القاهرة العاصمة** استحوذت على نصيب الأسد من دور العرض ففي عام 2019م كان **لديها 183 دار عرض بما نسبته 56% تقريبا من دور العرض**، واستحوذت الإسكندرية على 55 دار عرض والجيزة على 54 دار، ويعادل مجموعهم حوالي 32% من نسبة دور العرض آنذاك، أي أن 3 محافظات فقط يمتلكون 88% من نسبة دور العرض السينمائي للقطاع الخاص والأعمال العام، في حين أن نسبة عدد سكان في تلك

المحافظات في نفس العام وصلت لـ 24.5% من عدد سكان البلاد، وفقا لإحدى إحصائيات ذات الجهاز، أي أن هناك مركزية شديدة في دور العرض السينمائي للقطاع الخاص والأعمال العام، ولا يوجد رؤية واضحة للسعي نحو اللامركزية في نشر دور السينما.

ب-صناعة المسرح:

امتلكت مصر مواهباً مسرحية لم تتكرر على سياق الإبداع المسرحي، دل على ريادتها في ذلك المجال، حتى أن لقب سيد وسيدة المسرح العربي ارتبط بفنانيين مصريين، ويمكن رصد الوضع المسرحي الوطني عبر إحصائية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء صادرة في مارس عام 2023م، ذكرت أنه قد **بلغ عدد المسارح 41 مسرحاً عام 2021م** مقابل 40 مسرحاً عام 2020م بنسبة زياده قدرها 2.5٪، وبلغ عدد المشاهدين 546 ألف مشاهد عام 2021م مقابل 289 ألف مشاهد عام 2020م بنسبة زيادة قدرها 88.9٪، وبلغ إجمالي إيرادات دور المسارح العامة 49.4 مليون جنيها عام 2021م مقابل 26 مليون جنيها عام 2020م وبزيادة قدرها 87.2٪، وبلغ عدد الفرق المسرحية الوطنية 73 فرقة عام 2021م مقابل 72 فرقة عام 2020م بنسبة زيادة قدرها 1.4 ٪.

وبلغ عدد العروض التي قدمتها الفرق المسرحية الوطنية 2430 عرضا عام 2021م مقابل1754عرضا عام2020م بنسبة زيادة قدرها 38.5 ٪، وبلغ عدد المشاهدين الفرق المسرحية 314 ألف مشاهد عام 2021م مقابل 261 الف مشاهد عام 2020م بنسبة زيادة قدرها 20.3٪، وبلغ عدد الفرق الاجنبية 38 فرقة عام 2021م مقابل 20 فرقة عام 2020م بنسبة زيادة قدرها 90٪ بينما بلغ عدد العروض 99 عرضا عام 2021م.

وبنظرة تحليلية لتلك الأرقام فإنها تعتبر **أرقاماً متواضعة** إذ أن أقصى عدد لرواد المسرح لم يصل لـ1% من عدد السكان، كذلك فإن عدد (41) مسرح رقم ضئيل جدا مقارنة بعدد السكان والمحافظات، فالأمر **يحتاج لاستراتيجية مسرحية واضحة**، كذلك إعادة تفعيل المسرح المدرسي، ومسارح الجامعات، وبيوت وقصور الثقافة، حيث منها تولد المواهب، وتستعيد الدولة ريادتها المسرحية الإقليمية والعالمية.

ج - صناعة الدراما والموسيقى:

لم تستطع الورقة الوصول إلى **الحجم الاقتصادي للدراما والموسيقى**، لكن بالنسبة للدراما يمكن الإشادة بتأسيس **اتحاد منتجى مصر**، لضبط وتطوير سوق الإنتاج الدرامى في أغسطس

2023م، ويمكن وضع عدد من النقاط التي تمثل مشاكل للدراما، وكذلك للسينما أيضا والعروض المسرحية، وكذلك الحفلات الموسيقية،

1- نسبة **الضرائب على المنتجين**، وعلى العروض المختلفة.

2- **رسوم التصوير** في الأماكن العامة.

3- تراجع **مستوى الكتابة**.

4- **تراجع دور المراكز الثقافية** خاصة قصور الثقافة في القيام بدورها.

ثالثًا: أبرز ملامح الاقتصادات البرتقالية لدول المنطقة:

النموذج الإماراتي:

وضعت دولة الإمارات **الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية (2021م-2031م)** الهادفة إلى النهوض بقطاع الصناعات الثقافية والإبداعية، وزيادة نسبة مساهمته لتصل إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2031، كما تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز مكانة الدولة على خريطة الإبداع الثقافي العالمي وأن تكون الإمارات الوجهة الجاذبة للمبدعين في المجال الثقافي من مختلف أنحاء العالم، وقامت هذه الاستراتيجية على وضع 40 مبادرة مختلفة، موزعة على ثلاث محاور هي، **محور الموهوبين والمبدعين، ومحور المهنيين وبيئة الأعمال، وممكنات بيئة الأعمال.**

من جانبها وضعت إمارة دبي ما يعرف استراتيجية دبي للاقتصاد الإبداعي، والتي تهدف إلى مضاعفة مساهمة القطاع الإبداعي في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي، من 2.6 % في نهاية 2020، إلى 5% بحلول عام 2025، ووفقا لموقع الاستراتيجية الرسمي فإن هذه النسبة لا تزيد على 1.1 % في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، كما تهدف إلى مضاعفة عدد الشركات الإبداعية من 8,300 شركة إلى 15,000 شركة بحلول 2025، ومضاعفة عدد المبدعين من70,000 في إمارة دبي (يونيو 2023م)، إلى 140,000 في الفترة القادمة.

النموذج السعودي:

بالنظر **للمملكة العربية السعودية وتركيزا على صناعة السينما فقد** بلغ إجمالي دور **السينما 63 داراً حتى نهاية 2022م** مقابل 54 في 2021م، فهي في منحنى متصاعد، وكذلك بلغ عدد الشاشات لـ6 مشغلين في المملكة 581 شاشة، تضم صالاتها 59 ألفاً و444 مقعداً، في 20 مدينة، ومن المرتقب أن يصل عدد دور العرض إلى 350 داراً تعرض 2500 فيلم في عموم المملكة وفقاً لبرنامج الرؤية 2030م، فيما تستهدف البلاد زيادة رأسمال صناعة السينما إلى **مليار دولار** وسط زيادة إنفاق الأسر على الترفيه من 3 إلى 6 في المئة.

النموذج الأردني:

واستمرارًا في التركيز على صناعة السينما بافقي **المملكة الأردنية الهاشمية** فقد تم تأسيس الهيئة الملكية الأردنية للأفلام عام 2003م، وأصبحت الهيئة عضوا في عضو في **الجمعية الدولية لهيئات الأفلام** (AFCI) وهي المنظمة الرسمية التعليمية والمهنية لجميع هيئات الأفلام، تساعد الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والتجاري والصناعي والتصوير من جميع أنحاء العالم، وعملت الهيئة على إعفاء بعض الأفلام من جزء من الضرائب والرسوم المترتبة عليها، ووضع **تحفيزات ضريبية** تعيد بموجبها الهيئة ما بين 10 إلى 25% من نفقات كلفة الفيلم، الحد الأدنى للنفقات مليون دولار، وكذلك تسهيل الحصول على تأشيرات الدخول إلى المملكة، وتوفير مواقع تصوير، مروراً بالممثلين والكومبارس.

وفي تصريحات صحفية لمهند البكري رئيس الهيئة الملكية للأفلام أنه منذ عام 2007 وحتى الآن دخل للأردن **نصف مليار دولار** كعائد من صناعة الأفلام، فقطاع صناعة الأفلام يتواصل بشكل مباشر مع 36 قطاعًا سواء مع السياحة والخدمات وغيرها، وهذه القطاعات تستفيد من صناعة الأفلام بشكل مباشر، حيث يعمل بصناعة الأفلام 138 مهنة سواء عمال أو فنيين ومخرجين وكتّاب، كما وفرت صناعة الأفلام 127 ألف فرصة عمل، وعقب تصوير فيلم "المريخي" في أحد الوديان الأردنية فقد زادت معدلات السياحة على الوادي بنحو 400%.

رابعا الخاتمة والتوصيات:

توجد لدينا في مصر عدد من المحفزات التي تساعد على تطوير الصناعات الثقافية على رأسها، الثروة البشرية، والخبرة المتراكمة في تلك المجالات، وكذلك البنية التحتية التي من الممكن أن تساعد في تحفيز الاقتصاد البرتقالي، وقد بدا ذلك في بعض أعمال وزارة الثقافة مثل توقيع بروتوكول تعاون مع مؤسسة حياة كريمة، وعدد من المشاريع التي تتبناها الوزارة مثل مشروع المسارح المتنقلة لوصول الخدمة الثقافية إلى مختلف القرى والنجوع، متضمنة (معارض كتب، اكتشاف مواهب، عروض فنية وثقافية، تدريب حرف تراثية.. إلخ)، ويمكننا هنا وضع عدد من التوصيات:

- وضع إطار لتفعيل المادة (90) من الدستور التي تتحدث عن **التزام الدولة بتشجيع نظام الوقف الخيري لإقامة ورعاية المؤسسات، ومنها المؤسسات الثقافية**، والالتزام بتخصيص نسبة من الوقف الحالي لصناعة الثقافة.
- **إعادة هيكلة وزارة الثقافة**، عن طريق دمج الوحدات الإدارية المتقاربة في عملها، بما يحقق المرونة، وتماشيا مع سياسة الدولة نحو جهاز إداري كفء وفعال، فمثلا يمكن دمج الهيئة المصرية العامة للكتاب مع الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مع مكتبة مصر العامة، مع المركز القومي للترجمة، كذلك ضم البيت الفني للمسرح مع المركز القومي للمسرح، وغيرها من نماذج إعادة الهيكلة داخل الوزارة والجهات التابعة لها.
- إعداد وصياغة **الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية** برعاية رئاسة الجمهورية، تحقق أهداف المحور الثقافي في رؤية 2030م، بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من جهات حكومية وغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء المختلفين.
- العمل على وضع إطار تشريعي **للإعفاء الجمركي** على أدوات الإنتاج الثقافي المستوردة، وإعطاء مشروعات الصناعات الثقافية مزيد من **الإعفاءات الضريبية، وتقليل الرسوم والضرائب** المتواجدة حاليا على الأنشطة الترفيهية.
- الربط بين المؤسسات الثقافية المصرية مع **المؤسسات الثقافية العربية لتبادل الخبرات والاستفادة المتبادلة، مثل غرار** هيئة الترفيه السعودية والهيئة الملكية الأردنية للأفلام، والهيئات الثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- تعزيز التعاون مع **الصندوق الدولي للتنوع الثقافي**، للحصول على المزيد من المنح، والمساعدات الإنمائية الرسمية، وغيرها من المصادر التي نصت عليه اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، إذ أن الصندوق قد قدم مؤخرا مبلغ **900 ألف دولار أمريكي** من أجل دعم مشاريع محلية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، قُدر عددها 11 مشروعًا في عام 2023م، ولم يكن لمصر نصيب سوى مشروع واحد من تلك المشاريع.
- وضع **استراتيجية لتنمية واستغلال قصور وبيوت الثقافة** التي وصل عددها عام 2021م لـ(347)، لتتحول لمراكز إبداع، مع العمل على إنشاء مناطق إبداعية بكل المحافظات، والتركيز عليها خلال العطلة الصيفية، ومتابعة المواهب المختلفة في تلك المناطق، واقتراح إقامة مواسم ثقافية للأنشطة المتنوعة بالأقاليم الجغرافية على مستوى الجمهورية، على غرار تجربة حفلات العلمين صيف 2023م.

حزب العدل

المصادر:

- **دستور جمهورية مصر العربية** 2014م المعدل في 2019م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/ySsYy
- محمد محمود عبد العال، **السياسات الثقافية المصرية خلال الفترة (2009-2020) دراسة في الدور والفاعلين والخصائص**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 23، العدد 3، الرقم المسلسل للعدد 92، يوليو 2022م، ص 211:238، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/4mcZfle
- نص **اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥**، على الرابط التالي: https://2u.pw/uMwfMB3
- تصديق مصر على **اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥م**، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/b6vMQD6
- عز الدين إسماعيل (محرر)، **التكامل الثقافي العربي في عصر العولمة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/hSLB4S6
- **الصناعات الثقافية والإبداعية**، منظمة اليونسكو، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/WVFkPo
- **الاستراتيجية الوطنية الإماراتية للصناعات الثقافية والإبداعية**، متاحة على الرابط التالي: https://2u.pw/r6VP1LQ
- **استراتيجية دبي للاقتصاد الإبداعي**، على الرابط التالي: https://2u.pw/hE1B1a2
- عماد أبوغازي، **الاقتصاد البرتقالي وآفاق التنمية**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد 12، نوفمبر 2021م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/im5irCA
- -إيمان بسطاوي، **رئيس الهيئة الملكية الأردنية للأفلام: مصر رائدة الفن بالوطن العربي (حوار)**، القاهرة الإخبارية، 2 فبراير 2023م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/fhjlxDP

- **عدد قاعات دور العرض السينمائى خاص و اعمال عام**، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/QKryS8C
- **عدد قصور وبيوت الثقافة**، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/zzaydQu
- وليد حسان الاشوح، **الاقتصاد البرتقالي (الإبداعي)**، الشبكة العربية للتميز والاستدامة، 23 مايو 2023م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/EY7VHSt
- مدحت عادل، **جهاز الإحصاء: 2.5 % زيادة فى عدد المسارح عام 2021**، اليوم السابع، 27 مارس 2023م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/40YaNex
- سعاد اليعلا، **بالإيرادات...السينما السعودية تربح الجمهور وتتصدر الصناعة**، إندبندنت عربية، 24 أبريل 2023م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/l303yQl
- **تقرير أعداد السكان طبقا للنوع والمحافظة في 1 يناير 2019**، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/HpizoTP
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **توقعات الاقتصاد الإبداعي لعام 2022م**، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/lnLgqJd

حزب العدل